الفصل الثالث

الفصل الثالث
قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم (1) :

فلا تثبت أسماء الله بغيرهما (2)

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب والسنة وجب إثباتـه (3) وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه مع إثبات كمال ضده .

وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه (4) فلا يثبت ولا ينفى لعدم ورود الإثبات والنفي فيه .

وأما معناه فيفصل فيه فإن أريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول وإن أريد به معنى لا يليق بالله عز وجل وجب رده .

فمما ورد إثباته لله تعالى : كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام (5)

- ومنه : كل صفة دل عليها فعل من أفعاله كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة ونحو

---

(1) سبق وأن ذكر المؤلف أن أسماء الله وصفاته توقيفية وذكرنا الأدلة على ذلك 0

(2) كالقياس والاستحسان العقلي كما سبق ، فلا يقاس السخي على الجواد مثلاً وهكذا

(3) وإذا لم يثبته يكون آثماً وقد سبق ان إنكار الأسماء من الإلحاد 0

(4) وسيأتي أمثلة ذلك في كلام المؤلف .

(5) قد سبق بيان ذلك مفصلاً 0

ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها فضلا عن أفرادها (ا) { ويفعل الله ما يشاء } [إبراهيم : 27] 0

- ومنه : الوجه والعينان واليدان ونحوها .

- ومنه : الكلام والمشيئة والإرادة بقسميها الكوني والشرعي ، فالكونية بمعنى المشيئة والشرعية بمعنى المحبة (2) 0

- ومنه : الرضا والمحبة والغضب والكراهة ونحوها (3) 0

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده : الموت والنوم والسنة والعجز والإعياء والظلم والغفلة عن أعمال العباد وأن يكون له مثيل أو كفؤ ونحو ذلك (4) 0

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ (الجهة) (5) فلو سأل سائل هل نثبت لله تعالى جهة ؟

قلنا له : لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتاً ولا نفياً ويغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء 0

---

(1) عرفنا فيما سبق المراد من نوع الفعل ومن أفراد الفعل أو آحاده .

(2) انظر هذه المسألة في شرح الواسطية لكل من :

- الشيخ عبدالعزيز الرشيد ص 66 .
- الشيخ ابن عثيمين (1/169) ، وفي الفتاوى أيضاً ص 42 .
- الشيخ صالح الفوزان ص 39.
- الشيخ زيد بن فياض ص 79.
- الشيخ عبدالله بن جبرين (1/132) .

(3) أدلة هذه مذكورة في مواضعها في كتب العقائد قاله المؤلف اهـ .

(4) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد قاله المؤلف وانظر التدمرية ص 57.

(5) سيأتي تفصيله في الملحق .

وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفل (1) أو جهة علو تحيط بالله أو جهة علو لا تحيط به 0

فالأول : باطل لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع (2) 0

---

(1) السفل له معنيان :

I- أن يكون شيء أسفل من شيء والمراد هنا أن يكون الخالق أسفل من المخلوق بأن يكون السماء أو أي شيء فوقه وهذا مستحيل .

II- السفل يطلق ويراد به مركز الأرض لأن الجسم الكروي ليس له إلا جهتان : علو وهو السطح ، وسفل وهو المركز كما بين ذلك شيخ الإسلام في الرسالة العرشية وفي نقض التأسيس رداً على ما توهمه الرازي من أن إثبات العلو لله يلزم أن يكون الرب أسفل في نصف الكرة الثانية من الأرض فبين شيخ الإسلام إن هذا لا يقال لأن الله محيط بالعالم 0

انظر الفتاوى (6/545) 0

(2) قد ذكرنا في مقدمة الكتاب المؤلفات التي ألفت في العلو وهي كثيرة .

وسئل الشيخ ابن عثيمين في الفتاوى ص 65:

هل السماء الثانية فما فوقها تكون فوقه إذا نزل إلى السماء الدنيا ؟

الجواب :لا ، ونجزم بهذا لأننا لو قلنا بإمكان ذلك لبطلت صفة العلو ، وصفة العلو لازمة لله وهي صفة ذاتية لا تنتفي عن الله ولا يمكن ان يكون شيء فوقه حينئذ يبقى الإنسان منبهتا كيف ينزل إلى السماء الدنيا ولا تقله ولا تكون السموات الأخرى فوقه هل يمكن هذا ؟!.

الجواب : إذا كنت منبهتاً من هذا فإنما تنبهت إذا قست صفات الخالق بصفات المخلوق صحيح أن المخلوق إذا نزل إلى المصباح صار السطح فوقه وصار سطح المصباح يقله ، لكن الخالق لا يمكن أن يقاس بخلقه ، فلا تقل : كيف ؟ ولم ؟

فإذاً هذان السؤالان : هل السماء تقله ؟
الجواب :لا لأنك إن فرضت هذا لزم أن يكون الله محتاجاً إلى السماء والله تعالى غني عن كل شيء ، وكل شيء محتاج إليه = .

والثاني : باطل أيضاً لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته .
والثالث : حق لأن الله تعالى العليّ فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته .
ودليل هذه القاعدة السمع والعقل :
*فأما السمع : فمنه قوله تعالى : {وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه (1) واتقوا لعلكم ترحمون } [الأنعام :155] 0
وقوله : [فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون } (2) [الأعراف :158] 0
وقوله : {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} (3) [الحشر : 7] 0

= والسؤال الثاني : - هل تكون السموات فوقه ما عدا السماء الدنيا ؟
الجواب : لا لأنك لو فرضت ذلك لزم انتفاء صفة العلو لله مع أن العلو من صفات الله الذاتية التي لا ينفك عنها .
فالسؤال هذا من أصله بدعة ، كما قال مالك للذي سأله عن الاستواء كيف استوى ؟ قال " السؤال عنه بدعة " يعني لأنه

ما سأل الصحابة عنه ، فأنت الآن ابتدعت في دين الله حيث سألت عن أمر ديني ما سأل عنه الصحابة وهم أفضل منك ، وأحرص منك على العلم بصفات الله ، لكن مع ذلك لو قال : أنا يساورني القلق أخشى أن أعتقد بصفات الله ما لا يجوز ، فبينوا لي وأنقذوني ، فحينئذ نبين له ، لأن الإنسان قد يبتلى بمثل هذه الأمور ويأتيه الشيطان ويوسوس له ، ويقول كيف ؟ وكيف ؟ حتى يؤدي به إلى أحد محذورين : إما التمثيل ، وإما التعطيل ، فإذا جاءنا يسأل ويقول : أنقذوني ما زال هذا يتردد في خاطري ، ما يكفيني أن تقولوا : بدعة . كيف أذهب ما في خاطري وقلبي نقول نبين لك ا0هـ 0

(1) الشاهد من الآية قوله { فاتبعوه } أي فيما يأمر به وينهى .

(2) الشاهد من الآية قوله { واتبعوه لعلكم تهتدون } 0

(3) الشاهد من الآية قوله { فخذوه } وقوله { فانتهوا } 0

وقوله : { من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً } (1) [النساء : 80] 0

وقوله : { فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً } (2) [النساء : 59]

وقوله : {وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم} (3) [المائدة : 49]

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة (4) 0

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم والرد إليه عند التنازع والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته .

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم المأمور به في القرآن ؟ (5) 0

---

(1) الشاهد من الآية قوله (من يطع الرسول) أي بتصديق خبره واثبـات ما أثبته لله و قوله { فمن تولى } أي عن طاعة الله والرسول صلى الله عليه وسلم فانه لا يضر إلا نفسه .

(2) الشاهد من الآية قوله { فردوه إلى الله والرسول } فأمر برد كل ما تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه إلى الله والرسول أي إلى كتاب الله وسنة رسوله 0

(3) الشاهد من الآية هو أنه إذا حكم فانه يحكم بالكتاب والسنة .

(4) انظر هذه النصوص في كتاب حجية السنة للدكتور عبدالغني عبد الخالق ص 291 وما بعده 0

(5) هذا استفهام انكاري من المؤلف للذين لا يتبعون سنة النبي صلى الله عليه وسلم وانهم بذلك لم يؤمنوا بالقرآن أيضاً لأن القرآن أمر باتباعه .

وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أمر الله به في القرآن ؟ (1) 0

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء فـي سنته ؟ (2) 0

ولقد قال الله تعالى : {ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء} (3) [النحل : 89] ومن المعلوم أن كثيراً من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن (4)0

---

(1) وهذا استفهام انكاري من المؤلف وان من لم يرد التنازع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فانه لم يؤمن بالقرآن .

(2) أي ان القرآن أمر بالإيمان بالرسول أي اتباعه كما سبق .

(3) قوله { لكل شيء } (يحتاج إليه الناس من أمر الشريعة) إما بتبيينه في نفس الكتاب أو بإحالته على السنة لقوله تعالى {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا } [الحشر : 7] أو باحالته على الاجماع كما قال تعالى : { ويتبع غير سبيل المؤمنين } [النساء : 155] أو على القياس كما قـال تعالى : { فاعتبـروا يـا أولي الأبصار } [الحشر :2] والاعتبار النظر والاستدلال اللذان يحصل بهما القياس ، فهذه أربعة طرق لا يخرج شيء من أحكام الشريعة عنها ، كلها مذكورة في القرآن فكان تبياناً لكل شيء ، فاندفع ما قيل كيف قال الله تعالى :{ نزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء } ونحن نجد كثيراً من أحكام الشريعة لم يعلم من القرآن نصاً كعدد ركعات الصلاة ومدة المسح والحيض ومقدار حد الشرب ونصاب السرقة وغير ذلك ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام ا 0هـ من حاشية الجمل على الجلالين (4/261) ،
وانظر تفسير الخازن (3/95) ، والوسيط للواحدي (3/79)

(4) ولنضرب لك أمثلة على ذلك :

قال الله تعالى : { وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة } فهذا يفهم منه وجوب كل من الصلاة والزكاة .

ولكن : ما هي ماهية هذه الصلاة التي أوجبها وما كيفيتها ؟ وما وقتها ؟ وما عددها ؟ وعلى من تجب ؟ وكم مرة تجب في العمر ؟ =

= وأما العقل : فنقول إن تفصيل القول (1) فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى (2) من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة .

= وما هي ماهية الزكاة ؟ وعلى من تجب ؟ وفي أي مال تجب ؟ وما مقدارها ؟ وما شروط وجوبها ؟

وقال تعالى : { وأتموا الحج والعمرة لله } ففهمنا : وجوب إتمامهما 0

ولكن : ما المراد بهما ؟ أهو جميع ما كان يفعله العرب في الجاهلية ؟ أو شيء آخر ؟ فما هو ؟ وكم مرة تجب في العمر ؟ انظر الرسالة للإمام الشافعي ص 20 وما بعده ، وحجية السنة لعبد الغني عبدالخالق ص 323 .

(1) قول المؤلف (تفصيل القول) احترازاً من الإجمال فانه يمكن للعقل أن يدرك ان الله كامل الصفات على سبيل الإطلاق 0

(2) الواجب هو الذي لا يمكن عدمه 0

والجائز هو الذي يمكن عدمه 0

والممتنع هو الذي يستحيل وجوده 0

وقد سبق بيان ذلك .

ملحق القاعدة الأولى

ذكرنا أننا سنفصل المراد من الجهة وقد لخص الألباني في مختصر العلو للذهبي (ص 70) معتقد أهل السنة في ذلك فقال :

والجواب عنها ما قاله ابن تيمية في " التدمرية " ص 45: قـد يـراد بـ " الجهة " شيء موجود غير الله ، فيكون مخلوقاً كما إذا أريد بـ "الجهة" نفس العرش أو نفس السماوات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه ، كما فيه اثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق والخالق سبحانه وتعالى مباين للمخلوق ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

فيقال لمن نفى : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلاً في المخلوقات ، أو تريد بالجهة ما وراء العالم فلا ريب أن الله فوق العالم .

وكذلك يقال لمن قال : الله في جهة . أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل "

ومنه يتبين أن لفظ الجهة غير وارد في الكتاب والسنة وعليه فلا ينبغي إثباتها ولا نفيها لأن في كل من الإثبات والنفي ما تقدم من المحذور ولو لم يكن في إثبات الجهة إلا إفساح المجال للمخالف أن ينسب إلى متبني العلو ما لا يقولون به ، لكفى .

وكذلك لا ينبغي نفى الجهة توهماً من أن إثبات العلو لله تعالى يلزم منه إثبات الجهة لأن في ذلك محاذير عديدة منها نفي الأدلة القاطعة على إثبات العلو له تعالى ومنها نفى رؤية المؤمنين لربهم عز وجل يوم القيامة فصرح بنفيها المعتزلة والشيعـة وعلل ابن المطهر الشيعـي في " منهاجه " النفي المذكور بقوله : " لأنه ليس في جهة " ! وأما الأشاعرة ، أو على الأصح متأخروهم الذين أثبتوا الرؤية فتناقضـوا حين قالـوا : " إنه يرى لا في جهة " ! يعنون العلو ! قال شيخ الإسلام في " منهاج السنة " (2/252) :

" وجمهور الناس من مثبتة الرؤية ونفاتها يقولون : إن قول هؤلاء معلوم الفساد بضرورة العقل، كقولهم في الكلام ، ولهذا يذكر أبو عبدالله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحد من طوائف المسلمين .

ثم أخذ يرد على النفاة أنه ان أريد بها أمر وجودي غير الله كان مخلوقاً والله تعالى فوق خلقه لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات فإنه بائن من المخلوقات .

وإن أريد بـ " الجهة " أمر عدمي ، وهو ما فوق العالم ، فليس هناك إلا الله وحده .

وهذا المعنى الأخير هو المراد في كلام المثبتين للعلو والناقلين عن السلف إثبات الجهة لله تعالى ، كما في نقل القرطبي عنهم .

وقال ابن رشد في " الكشف عن مناهج الأدلة " (ص 66) :

" (القول في الجهة) ، وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه ، حتى نفتها المعتزلة و تبعهم على نفيها متأخروا الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله ، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة ثم ذكر بعض الآيات المعروفة ثم قال : إلى غير ذلك من الآيات التي إن

سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً ، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات ، عاد الشرع كله متشابهاً ، لأن الشرائع كلها متفقة على أن الله في السماء ، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين ....."